سياسة الامتثال لمكافحة الرشوة في شركة Greif

مقدمة

تلتزم شركة Greif, Inc. والشركات التابعة لها، ومنها شركات المشاريع المشتركة (يُشار إليها إجمالاً باسم "**Greif**")، بتنفيذ أعمالها حول العالم بشكلٍ أخلاقي ووفقًا لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. تمتلك كل بلد تباشر فيها Greif أعمالها التجارية قوانين تحظر رشوة المسؤولين الحكوميين في ذلك البلد. تعزز هذه القوانين المنافسة العادلة ونزاهة العملية السياسية وتقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

كما تحظر العديد من البلدان الشركات الخاضعة لقوانينها من رشوة المسؤولين الحكوميين الموجودين في بلدان أخرى. تشمل هذه القوانين قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة ("**FCPA**") وقانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى المعاهدات التي صادقت عليها العديد من البلدان مثل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية ("**اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة**") واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة.

تمتلك بعض البلدان والسلطات الحكومية الأخرى (الإقليمية وفي الولايات والحكومات المحلية) قوانين تحظر الرشوة التجارية. تحدث الرشوة التجارية عندما لا ينخرط مسؤولون حكوميون فيها.

النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع المديرين والمسؤولين والموظفين والمستشارين والأشخاص الآخرين الذين يمثلون شركة Greif (يُشار إليهم جميعًا باسم "**الأشخاص المعنيين**"). يشمل مصطلح "**المستشارون والأشخاص الآخرون**" المستشارين والوكلاء وممثلي المبيعات والموزعين والمقاولين المستقلين والمقاولين من الباطن والمخلّصين الجمركيين ووكلاء الشحن وأي شخص تم تعيينه أو تفويضه لتنفيذ أعمال لصالح شركة Greif أو لتمثيل مصالحها..

السياسة

على جميع الأشخاص المعنيين الامتثال لجميع القوانين التي تحظر رشوة المسؤولين الحكوميين ويجب ألا يتورطوا في رشوة الأشخاص المشاركين في المعاملات التجارية مع Greif.

إضافة إلى ذلك، فإن جميع الأشخاص المعنيين:

1. ليس لديهم أي سلطة لمزاولة أي نشاط لا يتوافق مع هذه السياسة أو التفويض أو الطلب أو السماح بمثل هذا السلوك من قِبل أي شخص معني آخر.
2. لا يُسمح لهم بمنح الإذن بتلقي رشوة أو المطالبة بها أو التماسها أو الوعد بها أو السماح بها أو تقديمها سواء في معاملة مع مسؤول حكومي أو في أي معاملة تجارية أخرى.
3. لا يُسمح لهم بالاستعانة بالمستشارين والأشخاص الآخرين لانتهاك قوانين مكافحة الرشوة أو انتهاك هذه السياسة.
4. يحظر عليهم إعطاء الإذن بطلب الرشاوى أو التماسها أو قبولها من المورّدين وغيرهم للتأثير على قراراتهم نيابةً عن Greif بموجب مدونة قواعد السلوك الخاصة بـ Greif وسياسات Greif الأخرى.

التوجيهات

هناك العديد من النصوص المتشابهة بين قوانين كل بلد وقوانين أخرى معمول بها مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وقانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة، ولكن هناك نصوص متعارضة في غاية الأهمية. يتحمّل كل شخص معني مسؤولية معرفة قوانين البلدان التي يعمل فيها وجميع القوانين الأخرى التي قد تنطبق على سلوكه.

وكمبدأ توجيهي، فإن المكونات *الخمسة الرئيسية* التي تُشكِّل عملاً من *أعمال الرشوة* لأغراض هذه السياسة تتمثل في ما يلي:

1. الدفع أو الوعد بسداد أي مدفوعات؛
2. أموال أو أي منفعة ذات قيمة؛
3. بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة؛
4. إلى مسؤول حكومي أو أي شخص آخر له صلة بصفقة تجارية؛ و
5. الحصول على عمل أو الاحتفاظ به؛ الحصول على ميزة تجارية أو الاحتفاظ بها؛ الحصول على تصريح أو ترخيص أو معاملة ضريبية مواتية أو اعتماد جهة حكومية أخرى؛ أو الاستفادة من اعتبارات أخرى لشركة Greif أو لأي شخص آخر.

يجب تفسير كل مكون بأشمل طريقة ممكّنة. ويرد ملخص لكل مكون أدناه. وعلاوة على ذلك، على الأشخاص المعنيين أيضًا تجنُّب الظهور بمظهر غير لائق مع المسؤولين الحكوميين وفي المعاملات التجارية الأخرى. اسأل نفسك دائمًا عما إذا كان الإجراء الذي تفكر فيه يمكن اعتباره رشوة. إذا كانت الإجابة بنعم، فتوقف عن هذا الإجراء، وإذا كان يراودك شك، فاستشر أحد أعضاء قسم الشؤون القانونية في Greif.

1. *الدفع أو الوعد بالدفع*

يُعدّ عرض الرشوة أو الوعد بها والإذن بتقديم رشوة، حتى لو لم يتم تلقيها على الإطلاق، انتهاكًا لهذه السياسة.

2. *النقود أو المنافع ذات القيمة*

يمكن أن تكون الرشاوى عبارة عن أموال نقدية، ولكن يمكن أيضًا تقديمها بطرق أخرى، ومنها:

- القروض
- الوجبات
- السفر
- الترفيه
- الكفالات والرعايات
- التبرعات للجمعيات الخيرية
- المساهمات السياسية
- بطاقات الهدايا أو القسائم أو الشهادات المماثلة
- فرص الاستثمار
- التوظيف/التدريب الداخلي المقدّم للمسؤولين الحكوميين أو أقاربهم
- الخصومات الزائدة عن الحد
- شراء سلع أو خدمات بأسعار أعلى من السوق
- دفع نفقات شخص آخر، ومنها المصاريف الجامعية أو مستحقات النادي الريفي أو النفقات المنزلية

يُعدّ تلقي الرشوة بأي مبلغ انتهاكًا لهذه السياسة. لا يوجد حد أدنى للمبلغ المسموح به. وبالتالي، تحظر هذه السياسة تقديم المدفوعات التيسيرية، وهي مدفوعات بسيطة يتم دفعها لتسريع إجراء روتيني أو إداري عندما يحق للشركة التي تقوم بالدفع قانونًا اتخاذ الإجراء. قد يصعب تحديد الفرق بين الرشوة والمدفوعات التيسيرية، وتعتبر العديد من البلدان مثل هذه المدفوعات غير قانونية، ولهذا السبب تحظر هذه السياسة مثل هذه المدفوعات.

وكما هو منصوص عليه في مدونة قواعد السلوك لشركة Greif، يُسمح بتقديم نفقات الهدايا والترفيه، وفقًا للقانون المحلي، عندما تكون (1) ذات قيمة اسمية، (2) متوافقة مع ممارسات الصناعة العرفية، و(3) غير باهظة أو مبالغ فيها. يجب أن تتوافق نفقات الهدايا والترفيه أيضًا مع متطلبات سياسة نفقات Greif للسفر والترفيه (T&E). ومع ذلك، تُعدّ أي نفقات هدايا أو ترفيه تهدف إلى الحصول على عمل أو الاحتفاظ به، أو الحصول على ميزة تجارية، أو الحصول على تصريح، أو ترخيص، أو معاملة ضريبية مواتية، أو اعتماد حكومي آخر، أو الاستفادة من اعتبارات أخرى لـشركة Greif أو لأي شخص آخر رشوة وانتهاكًا لهذه السياسة.

3. *الاستعانة بالمستشارين والأشخاص الآخرين سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر*

لا يمكن تأويل الرشاوى كما أنها تنتهك هذه السياسة سواء تم تقديمها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر من خلال المستشارين والأشخاص الآخرين لصالح Greif. يُعدّ التعاقد مع مستشار أو وكيل أو أي شخص آخر لتقديم الرشوة نفس التصرف مثلما تقوم به بنفسك. قد يقع على عاتق Greif مسؤولية سلوك أي من المستشارين والأشخاص الآخرين الذين أشرفت على تعيينهم. يجب ألا يتجاهل الموظفون أي حقائق أو ظروف تُفيد بوجود خطر إزاء قيام أي مستشارين محتملين أو أشخاص آخرين بدفع رشوة أو عمولة وأن يتم الإبلاغ عن أي حقيقة أو ظرف من هذا القبيل إلى قسم الشؤون القانونية في Greif قبل احتجاز أي من هؤلاء المستشارين والأشخاص الآخرين.

يجب إعلام جميع المستشارين والأشخاص الآخرين بهذه السياسة. قبل تعيين أي مستشارين وأشخاص آخرين لتمثيل Greif، يجب بذل العناية الواجبة المناسبة لتقييم قدرة هذا الشخص واستعداده للامتثال لهذه السياسة وما إذا كان هذا الشخص يُمثل خطرًا على Greif. يملك قسم الشؤون القانونية في Greif حق الوصول إلى قواعد البيانات المختلفة التي يمكن أن تساعد في عملية التقييم هذه.

على Greif توظيف المستشارين والأشخاص الآخرين فقط إذا تم استيفاء جميع المتطلبات التالية: (1) وجود حاجة مشروعة للخدمات أو السلع التي يقدمونها؛ (2) ألا تزيد أسعار الخدمات والسلع عن القيمة السوقية؛ (3) مؤهَّلون لتقديم الخدمات أو السلع؛ (4) لا توجد حولهم شبهة تلقِّي رشاوى بعد تطبيق إجراء العناية الواجبة المناسبة؛ و(5) إبرام عقد مكتوب يتضمّن لغة مناسبة لمكافحة الرشوة وتمت مراجعته والموافقة عليه من قِبل أحد أعضاء قسم الشؤون القانونية في Greif. من المهم أيضًا لكل موظف في Greif يقوم بتعيين مستشارين وأشخاص آخرين مراقبة أنشطتهم بشكل معقول، ويُعدّ عدم القيام بذلك انتهاكًا لهذه السياسة.

4. *مسؤول حكومي*

بالنسبة إلى أغراض هذه السياسة، يشمل مصطلح "مسؤول حكومي" ما يلي:

- الأحزاب السياسية أو السياسيون أو المرشحون السياسيون؛
- أفراد العائلات المالكة
- المسؤولين الحكوميين المنتخبين أو المعينين
- المسؤولين السياسيين أو المرشحين للمناصب السياسية
- مسؤولو أو موظفو قطاع حكومي أو إدارة حكومية أو هيئة حكومية أو أي شخص آخر يتصرف بصفة رسمية لصالح الحكومة أو نيابةً عنها
- مسؤولو أو موظفو المنظمات الدولية العامة (مثل البنك الدولي أو الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو صندوق النقد الدولي)

- مسؤولو وموظفو الحكومة أو الشركات المملوكة للدولة أو الحكومة أو الشركات الخاضعة لسيطرة الدولة (في بعض البلدان، تمتلك الحكومة أو تدير شركات معيَّنة، ويعتبر جميع موظفي هذه الشركات مسؤولين حكوميين بموجب هذه السياسة)
- المسؤولون الحكوميون الفخريون
- أقارب وأفراد عائلات أي من الأشخاص المذكورين أعلاه
- أي شخص يتصرف نيابةً عن أي من الأشخاص المذكورين أعلاه

لا يخرج الشخص من مظلة كونه مسؤولاً حكوميًا من خلال ذكر أنه يتصرف بصفته الشخصية أو بحقيقة أنه يُقدِّم خدماته بدون تعويض. يمكن اعتبار أي شخص مسؤولاً حكوميًا أجنبيًا بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة على الرغم من أنه قد لا يتم اعتباره مسؤولاً حكوميًا في بلده الأصلي.

في المعاملات التجارية، تحظر هذه السياسة تقديم الرشاوى للأفراد والمسؤولين والموظفين في الهيئات غير الحكومية وأي شخص يتصرف نيابةً عن أي من هذه الهيئات.

5. للحصول على عمل أو الاحتفاظ به أو أي اعتبارات أخرى

لا تقتصر الرشوة على الحالات التي يمكن فيها لشركة Greif الحصول على عمل أو عقد مباشرةً من مسؤول حكومي. ويمكن أن تنطوي الحالات التالية على الرشوة أيضًا: التصاريح أو التراخيص أو الشهادات أو الموافقات التنظيمية أو الإدارية الأخرى؛ عمليات التفتيش والتدقيق؛ واردات وصادرات المنتجات، ومنها تجنُّب الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات المطلوبة قانونًا أو تخفيضها؛ معاملة ضريبية مواتية؛ وأي نوع من المعاملات المواتية. وبنفس المنوال، تمثل الرشوة التجارية مدفوعات لفرد أو موظف في هيئة غير حكومية بقصد التأثير على قرار الشراء.

الدفاتر والسجلات

تمتلك Greif سياسات صارمة للحفاظ على ضوابط محاسبية داخلية ودفاتر وسجلات دقيقة والامتثال لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا. يجب تسجيل جميع المعلومات والمعاملات التجارية بدقة وفي الوقت المناسب في دفاتر Greif وسجلاتها، مع توضيح التفاصيل اللازمة بشكلٍ معقول لتعكس المعاملات بشكلٍ عادل، إلى جانب الوثائق الداعمة. يحظر إجراء المعاملات السرية أو غير المسجلة أو غير المبلغ عنها. وبالمثل، يُحظر تمامًا استخدام الحسابات "غير الرسمية" والإدخالات الخاطئة أو المضلِلة في دفاتر Greif وسجلاتها.

الإشارات التحذيرية

يستخدم مصطلح "الإشارة التحذيرية" للإشارة إلى المواقف التي توفر علامة تحذير من المشاكل المحتملة. غالبًا ما تكون أعمال الرشوة مصحوبة بإشارة تحذيرية واحدة أو أكثر. تم تلخيص بعض هذه الإشارات التحذيرية في الملحق المرفق بهذه السياسة. يجب أن يخضع جميع الأشخاص المعنيين للرصد والمراقبة بحثًا عن أي إشارات تحذيرية وأن يتخذوا الإجراء المناسب إذا ظهرت.

العقوبات

في حال انتهاك هذه السياسة، فستتخذ Greif إجراءات تأديبية ضد المخالف، بما يصل إلى إنهاء العمل، إلى الحد الذي يسمح به القانون المحلي. تُطبّق قوانين الرشوة في جميع أنحاء العالم على نطاقات أوسع، سواء من حيث عدد الأحكام المُنفذة أو شدة العقوبة. تشمل عواقب انتهاك قوانين الرشوة غرامات وعقوبات للأفراد المتورطين وGreif ويمكن أن تشمل أيضًا أحكامًا بالسجن للأفراد المتورطين في الرشوة، فضلاً عن إلحاق ضرر جسيم بسمعتهم وحياتهم المهنية.

الإبلاغ عن الانتهاكات

يقع على عاتق كل شخص يرصد انتهاكًا أو يشتبه في حدوث انتهاك محتمل لأي قانون أو قاعدة أو لائحة أو هذه السياسة، أو يكون على علم بأي نشاط مشبوه أو أي "إشارات تحذيرية"، مسؤولية اتخاذ إجراء للقضاء عليه. يجب عدم تجاهل الانتهاكات أو مراقبة النشاط المشبوه أو إخفاؤه أو التستر عليه.

من المستحسن التواصل مع شخص واحد أو أكثر مما يتم ذكرهم في ما يلي:

- مشرف مناسب أو عضو في الإدارة العليا
- المستشار العام لشركة Greif على الرقم 740-549-6188 1+ أو أي عضو آخر في قسم الشؤون القانونية في Greif
- يمكن التواصل مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة Greif على Auditcommittee@greif.com أو مراسلتها بالبريد على العنوان Audit Committe, Greif, 425 Winter Road, Inco., Delaware, Ohio 43015.
- الخط الساخن الخاص بقسم أخلاقيات Greif: يمكن الإبلاغ عن المخاوف بشكل سري ومجهول (حيثما يسمح القانون بذلك)، إلى خدمة معلومات مستقلة تابعة لجهة أخرى. هذه الخدمة متاحة لمدة 24 ساعة يوميًا طوال جميع أيام الأسبوع. للوصول إلى الخط الساخن للأخلاقيات في شركة Greif، يمكنك زيارة greif.ethicspoint.com وتقديم بلاغ مكتوب أو يمكنك الاتصال على:
  - في أمريكا الشمالية، الاتصال على رقم الهاتف المجاني: 866-834-1825
  - خارج أمريكا الشمالية، أينما ينطبق، اتبع الإرشادات على greif.ethicspoint. com بعنوان "لتقديم بلاغ".

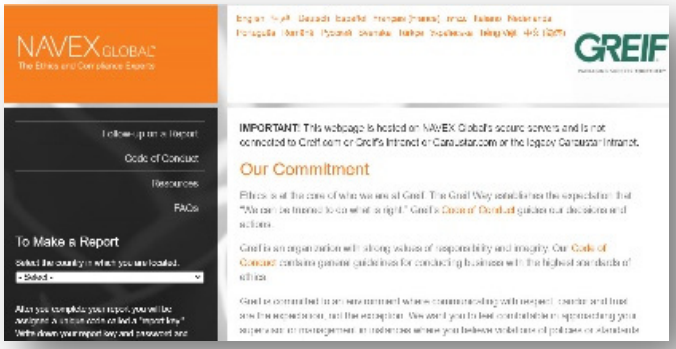

لا تسمح Greif بالانتقام من أي نوع بسبب أي بلاغ مقدّم بحسن نية عن حالة فعلية أو محتملة لسوء سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي. تحظر Greif أيضًا الانتقام من أي شخص يساعد في التحقيق. يشمل السلوك الانتقامي الإقالة، وخفض المنصب، والإيقاف، والتهديدات، والمضايقة، وأي شكل آخر من أشكال التمييز في شروط التوظيف وأحكامه بسبب إجراء قانوني قد اتخذه موظف. سيخضع أي موظف يتبين أنه انتقم من شخص أبلغ بحسن نية عن انتهاك، أو ساعد في تحقيق، لإجراءات تأديبية تصل إلى إنهاء العمل إلى الحد الذي يسمح به القانون المحلي.

تاريخ السريان: 1 مايو 2023

الإشارات التحذيرية التي قد تشير إلى انتهاكات محتملة لقوانين الرشوة

1. الفواتير والإيصالات والمدفوعات المريبة

أ. المدفوعات للمسؤولين الحكوميين
ب. المدفوعات غير المعتادة للعملاء أو المورّدين (على سبيل المثال، الرسوم الإضافية أو المنفصلة التي تتجاوز أسعار السوق)
ج. رسوم الترخيص
د. أسماء أو أسماء رموز غير عادية (على سبيل المثال، "صديق قديم" و "السيد باريس" وما شابه ذلك)
هـ. هياكل معاملات أو عمليات دفع معقدة بشكل غير عادي

2. المدفوعات المشبوهة للأفراد

3. نفقات السفر والترفيه المشبوهة أو الهدايا أو المساهمات الخيرية أو البنود الأخرى المشابهة

أ. انعدام الشفافية في توضيح النفقات في السجلات المحاسبية
ب. الرسوم الباهظة بشكل غير عادي
ج. وجهات السفر خارج منطقة منشآت Greif أو التي لا تبدو ذات صلة بمواقع العمل (على سبيل المثال، لاس فيغاس، وباريس، ودبي، وموناكو، وعالم ديزني، وجبال الألب السويسرية)
د. الفنادق الفاخرة أو السفر أو تذاكر حضور الفاعليات باهظة الثمن أو النفقات الخاصة بزيارة المعالم السياحية

4. الاستخدام المشبوه للموزعين أو وكلاء المبيعات لبيع السلع أو استخدام مقدِّمي الخدمات مثل المستشارين أو الوكلاء أو الوسطاء أو الشركات المهنية أو الأشخاص المتخصصين (ومنها العلاقات العامة وخدمات حشد الدعم والشؤون القانونية والمحاسبة)

أ. شروط الدفع أو الترتيبات المالية غير المعتادة، مثل:
(1) الدفعات المسبقة
(2) المدفوعات لحساب مصرفي باسم مختلف
(3) المدفوعات إلى حسابات في بلدان أخرى بخلاف تلك التي تتم فيها مباشرة الأعمال التجارية أو الخدمات التي سيتم تنفيذها
(4) الموافقة على دفع "رسوم نجاح"
(5) المدفوعات التي يتم تقسيمها بين الأشخاص أو المواقع (مستشار واحد، ولكن هناك دفعتين منفصلتين لأسماء أو مواقع مختلفة)
(6) أي مدفوعات نقدية كبيرة

ب. عمولات مرتفعة أو مشكوك فيها بشكل غير عادي أو رسوم استشارية أو مبالغ مستردة أو مدفوعات أخرى
ج. سجل فساد في البلد
د. يوصي مسؤول حكومي بمستشار أو شخص آخر
هـ. لدى مستشار محتمل وشخص آخر علاقة شخصية أو عائلية وثيقة مع مسؤول حكومي
و. تغطي الفواتير نفقات الأشخاص الآخرين أو الفواتير المُبالغ فيها أو طلبات العمولات الإضافية أو المكافآت أو الحسومات غير العادية
ز. يعبر الموظفون عن مخاوفهم أو هناك نوعًا من السرية المفرطة (على سبيل المثال، يُطلب من موظفينا "عدم طرح الأسئلة")
ح. لا يبدو أن المستشار المحتمل والشخص الآخر شركة شرعية (على سبيل المثال، لا يوجد موظفين كافيين لأداء العمل المتفق عليه أو لا يوجد موقع عمل فعلي)
ط. مستشار محتمل وشخص آخر ذو شأن كبير أو تقع على عاتقه الكثير من المهام أو تعرض للإهانة لمشاركته في بذل العناية الواجبة
ي. يعترض مستشار محتمل وشخص آخر على إقرارات وضمانات مكافحة الفساد الواردة في اتفاقهم
ك. يفتقر مستشار محتمل وشخص آخر إلى الخبرة الموضوعية أو المؤهَّلات للخدمات التي سيتم تقديمها
ل. يقترح مستشار محتمل وشخص آخر أن مبلغًا معينًا أو هدية أو شكلاً من أشكال الضيافة أو الترفيه سيساعد في تحقيق هدف معيَّن

5. الحصول فجأة على تصريح أو ترخيص أو اعتماد حكومي آخر بعد تأخير لفترة طويلة
6. الحسابات "غير الرسمية" أو "أموال الرشوة"
7. تعيين موظف حكومي حالي أو متقاعد أو قريب مؤخرًا، سواء للعمل بدوام كامل أو جزئي أو للتدريب أو للمشاركة في دورات تدريبية تعليمية